



تقييم البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"

عرض أمام لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب

الثلاثاء 23 يونيو 2020

تصميم العرض

- | | | | |
|-----------------------------------|----|------------------------------|--------------------------|
| أهمية البرنامج وآثاره | 01 | اهداف المهمة الرقابية | <input type="checkbox"/> |
| وضع تصور البرنامج ومدى تناسقه | 02 | معايير التقييم | <input type="checkbox"/> |
| البرمجة والحكامة والتتبع والتقييم | 03 | معطيات حول المهمة الرقابية | <input type="checkbox"/> |
| نجاحة البرنامج | 04 | تقديم برنامج "مدن بدون صفيح" | <input type="checkbox"/> |
| تدبير الوعاء العقاري | 05 | | |
| نتائج البرنامج | 06 | | |
| أهم التوصيات | 07 | | |

أهداف المهمة الرقابية

تمت برمجة التقييم:

أولاً ، بناء على طلب البرلمان وتطبيقاً للمادة 148 من الدستور وفي إطار صلاحيات المجلس الأعلى للحسابات

ثانياً ، تشكل امتداداً للمهام السابقة المتعلقة بقطاع الإسكان (تقييم اليات السكن الاجتماعي 140.000 درهم و 250.000 درهم)

• تسليط الضوء على الأسئلة البرلمانية من خلال تقييم مختلف جوانب البرنامج وتصميمه وبرمجته وتخطيطه ونتائجه ووسائل تنفيذه وكذا آثاره على السكان المستفيدين.

• تحليل مدى ملاءمة الاجابات التي يقدمها البرنامج لمشكلة أحياء الصفيح، وتوافق أدوات عمله مع طبيعة وأصل الظاهرة.

• تقييم تصميم البرنامج وتناسقه مع البرامج الأخرى، من خلال تحليل تكامل إجراءاته مع أنظمة المراقبة وتدابير الوقاية المطبقة.

• تقييم عملية البرمجة المحلية واتفاقيات التمويل والتنفيذ ذات الصلة، والتأكد من أن تنفيذها تم وفقاً لمبادئ الكفاءة والفعالية، مع إبراز القيود الرئيسية التي قد تعيق التنفيذ الصحيح.

• تقييم حكامه البرنامج ونظام المراقبة والتتبع الخاص به.

• تحليل الوسائل المالية وخطط التمويل المعتمدة ومساءلة استدامتها.

• تحليل وضعية العقار المخصص للبرنامج.

معايير التقييم



الفعالية والنجاعة

✓ إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف المخصصة للبرنامج؟

✓ ما هي الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف؟ هل تم تكييفها مع النتائج المتوقعة؟



تصور البرنامج ومدى تناسقه

✓ ما هي الإجراءات المتخذة لمنع تفاقم ظاهرة احياء الصفيح وكذلك أنظمة مساعدة ذوي الدخل المحدود وغير المنتظم؟

✓ إلى أي مدى تتكيف هذه الإجراءات والترتيبات مع تنوع احتياجات الإسكان لأسر ذوي الدخل المحدود وغير المنتظم؟



أهمية البرنامج

✓ هل البرنامج كما تم تصميمه هو الاستجابة الأنسب لمشكلة أحياء الصفيح مع تعقيدها؟

✓ هل تمكن البرنامج من تحقيق أهداف القضاء على أحياء الصفيح وتحسين الظروف المعيشية للسكان المستفيدين؟

✓ ما هي آثار البرنامج على السكان المستفيدين؟

معطيات حول المهمة الرقابية

شملت فترة المراقبة 15 سنة
(من 2004 الى 2018)

أنجزت هذه المهمة من طرف
فريق من أربعة قضاة مختصين،
وقد استغرقت مدتها سبعة (07)
أشهر

التقييم مستوحى من المعايير
الدولية (ISSAI) التي طورتها
المنظمة الدولية للأجهزة العليا
للرقابة المالية والمحاسبة
(الإنٹوساي)



- تأطير المهمة
- الدراسة الاستقصائية
- أخذ العينات من 7 جهات
- وجمع البيانات والتحقيقات

مناقشة التقرير والمداولة

التقارير و المسطرة التوجيهية

تم تنفيذ المهمة على ثلاث مراحل

النتائج والتقرير

حاول التقرير النهائي الإجابة على جميع الأسئلة موضوع طلب البرلمان من خلال تحليل منظم حول مجموعة من المحاور

أخذ العينات وجمع البيانات والتحقيقات

- جمع وتحليل المؤشرات والبيانات العامة للبرنامج
- مراجعة التقارير السابقة للمجلس وتقارير المراقبة والتقييم التي قامت بها أجهزة القطاع وهيئات الرقابة الأخرى
- أخذ العينات

تأطير المهمة

- تحديد نطاق المهمة (اجتماعات مع المسؤولين والخبراء في قطاع الإسكان)
- وضع مذكرة تأطير المهمة بما في ذلك معايير التقييم الرئيسية والأدوات التي سيتم تطبيقها لكل محور
- وضع استبيان موجه الى قطاع الإسكان
- اعتماد النظام المرجعي للتقييم وتأكيده مع مديري قطاع الإسكان

أخذ العينات حسب ثلاث مستويات:

من بين 179 اتفاقية في إطار البرنامج حتى نهاية 2018 ، 156 (أو 87% على المستوى الوطني) فيما يتعلق بـ 231،675 أسرة ، أو 79% من السكان المستفيدين) تديرها العمران وبعض شركات العمران ؛

سبع جهات

- الدار البيضاء سطات
- فاس مكناس
- مراكش اسفي
- الشرق
- الرباط- سلا -القنيطرة
- سوس- ماسة
- طنجة- تطوان- الحسيمة



زيارة لسبع جهات ، تمثل أكثر من 98% من عدد الأسر بموجب الاتفاقيات في إطار البرنامج ؛

تم تحليل 162 عملية وفق اليات إعادة الايواء وإعادة الإسكان وإعادة الهيكلة ، وتمت زيارة بعضها.

تقديم برنامج "مدن بدون صفيح"

تم إطلاق برنامج "مدن بدون صفيح" سنة 2004 في إطار سياسة الدولة في مجال السكن ، وذلك تبعا للتوجيهات الملكية السامية ولعدد من الإعلانات الحكومية ، وكذا تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة التي انخرطت فيها بلادنا.

النتائج

حتى نهاية سنة 2018، كان البرنامج لا يزال ساري المفعول. وقد شمل **472.700** أسرة في 85 مدينة ومركزا حضريا.

التمويل

1. مساهمات الأسر المستفيدة؛
2. الصندوق الخاص للتضامن للسكن والاندماج الحضري؛
3. المكاسب المتأتية من منتجات الموازنة

الأهداف العامة

- القضاء على جميع أحياء الصفيح في كل المدن المغربية في افق سنة 2010، (أو على الأقل، جعلها ظاهرة هامشية)
- 2004 : معالجة **217.000** أسرة في 70 مدينة ومركزا حضريا

يستند تنفيذ البرنامج إلى مجموعة من الأسس

برامج للتدخل في إطار شراكة
تعاقدية من خلال وضع
وثيقتين مهمتين

ثلاثة طرق لمحاربة
مدن الصفيح

القواعد الأساسية

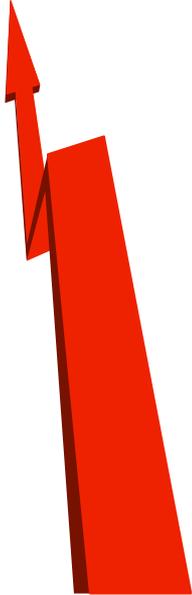
- عقد مدينة بدون صفيح: وثيقة تعاقدية بين الدولة والأطراف على الصعيد المحلي، تحدد التزامات كل طرف داخل المدينة المعنية
- اتفاقية التمويل: وثيقة تقنية وعملية تحدد التركيبة المالية والتقنية وشروط تنفيذ البرامج المحلية

- إعادة الهيكلة: تزويد أحياء الصفيح الكبيرة والمتوسطة بالمرافق والبنيات التحتية اللازمة
- إعادة الإسكان: تخصيص مساكن اجتماعية للأسر وذلك في التجمعات الكبيرة والمتوسطة
- إعادة الإيواء: بتخصيص بقع مجهزة للأسر من أجل البناء الذاتي المؤطر.

- المدينة كوحدة للبرمجة؛
- إطار اتفاقي يحدد مسؤوليات الأطراف (الدولة والسلطات المحلية) وكذلك المواعيد النهائية للتنفيذ؛
- تكثيف العرض فيما يخص المساكن المعدة لأغراض وقائية
- المواكبة الاجتماعية كاستجد

لتسيق وتتبع البرنامج تم إنشاء هيئات الحكامة التالية

- اللجنة الوطنية للتتبع برئاسة **رئيس الحكومة** ومهمتها الإشراف على تنفيذ البرنامج وكذا تقييمه.
- اللجنة الجهوية للتسيق برئاسة **والي الجهة**. ومهمتها تكمن في تسيق وتقييم المشاريع على المستوى الجهوي كما تسهر على نجاح تنفيذها.
- اللجنة الإقليمية للتحديد والتنفيذ يرأسها **عامل العمالة او الاقليم**. ومهمتها إجراء التحقيقات اللازمة ووضع المشاريع التي تدخل في البرنامج واقتراح مشاريع العقود على اللجنة الجهوية للتسيق.



أهمية البرنامج وآثاره

01

أهم الملاحظات المسجلة:

استجابات غير مناسبة لحاجيات
المستفيدين

- ظاهرة الانزلاق
- مشاكل وصعوبات في البناء الذاتي لبيع إعادة الايواء
- الفشل في تحقيق الأهداف المتوخاة من عمليات إعادة الهيكلة
- عمليات إعادة الاسكان: ثغرات في تدبير مرحلة ما بعد الترحيل

أهداف طموحة يصعب تحقيقها بالنظر
إلى تعقيد الظاهرة

- أحياء الصفيح: ظاهرة راسخة يصعب استئصالها
- تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة، نهج غير متكامل يركز بشكل رئيسي على السكن

- مدن الصفيح: ظاهرة راسخة يصعب استئصالها

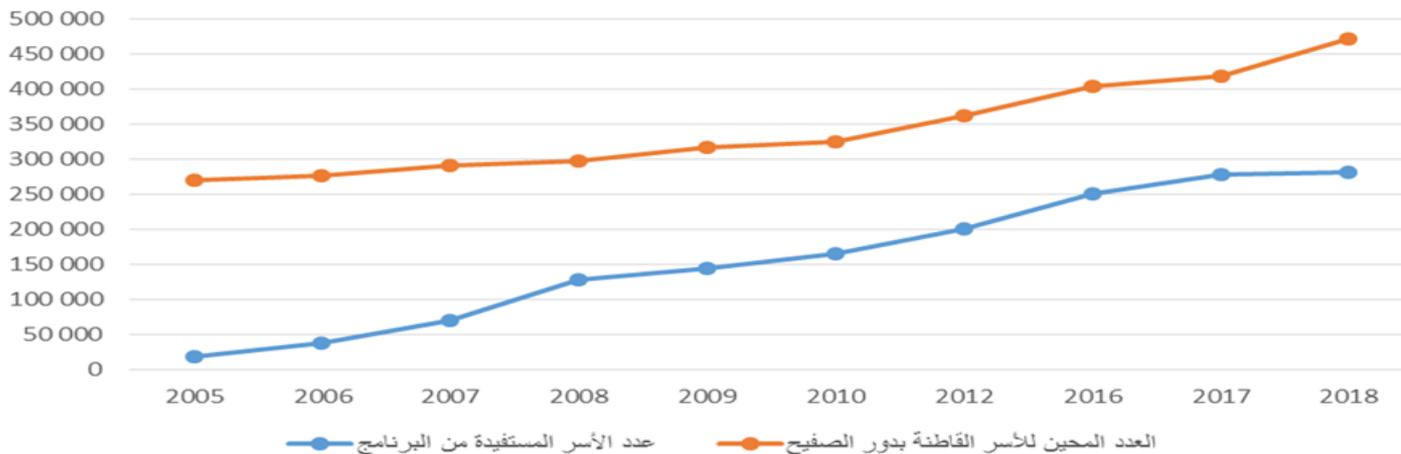
الهجرة القروية (نسبة ساكنة حضرية تفوق 62٪ مقارنة ب 29٪ سنة 1960)

البحث عن تحسين الموارد المالية

الإقامة في هذه الأحياء في انتظار الاستفادة في إطار عمليات إعادة الإيواء أو الإسكان ؛ ترقب الفرصة للحصول على بقع لإعادة الإيواء تفوق قيمتها السوقية بكثير المساهمة المطلوبة من المستفيدين

تقلص الوسائل المعيشية والاقتصادية نتيجة أحداث سلبية طارئة

البحث عن سكن للإيجار بثمن رخيص



من هدف أصلي حدد في

270.000 أسرة سنة

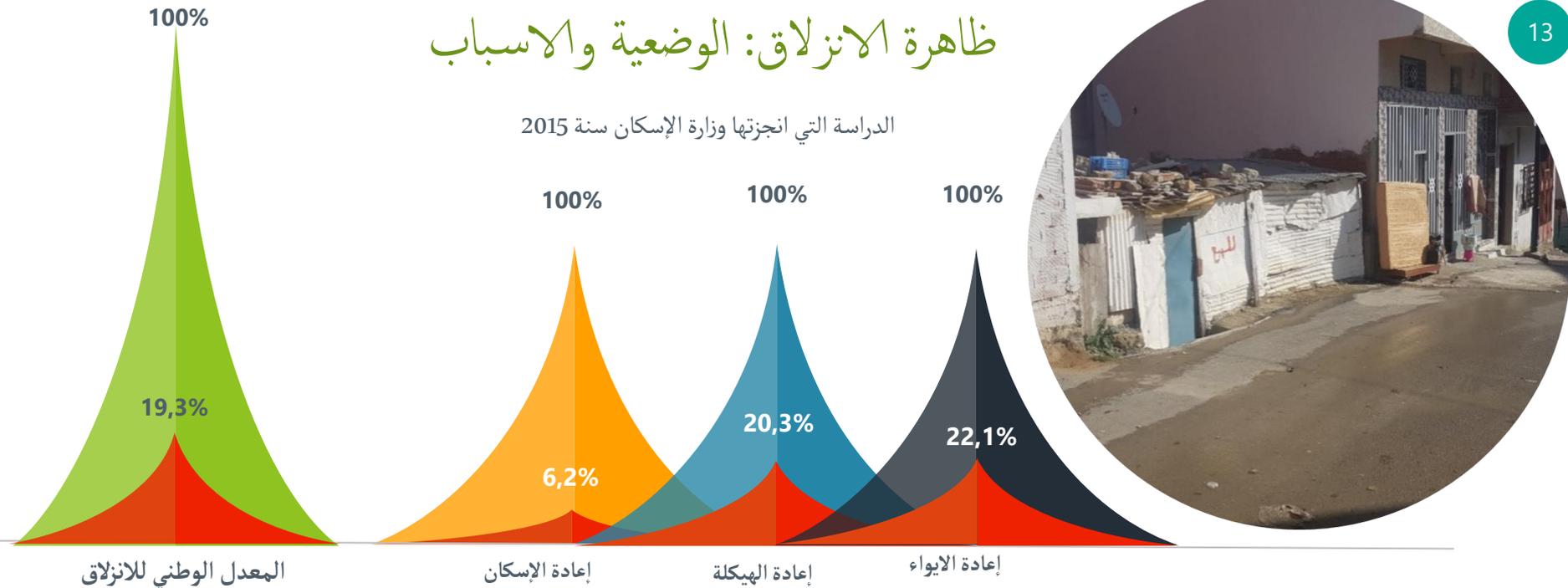
2004 ، وصل هذا العدد

إلى **472.723** سنة

2018

ظاهرة الانزلاق: الوضعية والاسباب

الدراسة التي انجزتها وزارة الإسكان سنة 2015



7.0% بسبب تقاسم الميراث

5.4% بسبب نقص المرافق الاجتماعية الأساسية

4.8% بسبب النزاعات العائلية

78% من الأسر هم المستفيدون الأصليون الذين يقيمون كملك في مساكنهم (سواء كانت قطعاً أو شققاً سكنية)

62.4% من الحالات: يكون السبب هو الحاجة إلى مبالغ مالية

10.8% عدم القدرة على دفع الاقساط الشهرية للبنك

ملاحظات حول العمليات المنجزة في اطار البرنامج



تحويل بعض عمليات إعادة الايواء الى
احياء صفيح جديدة



بينما بعض عمليات إعادة الايواء تنجح
في احترام الضوابط المعمارية الخارجية



بطء كبير في تجهيز وبناء بعض العمليات



حالة حي بعد إعادة الهيكلة

وضع تصور البرنامج ومدى تناسقه

02

أهم الملاحظات المسجلة:

اعتماد طرق تدخل تقليدية تقتقد الى الابتكار ، وهيمنة طريقة إعادة الإيواء

- تخصيص إعادة الهيكلة (بنسبة 32.3 %) لمدن الصفيح الكبيرة والمتوسطة التي يمكن دمجها في النسيج الحضري
- تم تخصيص طريقة إعادة الإسكان بنسبة (22.5 %) لمدن الصفيح المتواجدة في التجمعات الكبيرة والمتوسطة
- في حين خصصت إعادة الإيواء (بنسبة 45.2%) للأسر في مدن الصفيح الصغيرة والتي لا يمكن دمجها في النسيج الحضري
- ثبت أن هذا المنطق غير مناسب للحاجيات الحقيقية ولم يتم احترامه دائماً.

عدم رسم حدود للبرنامج وضعف في ضبط مدخلاته

- غياب تعريف موحد لأحياء الصفيح
- عدم تحديد معايير الأهلية ومساطر تخصيص المنتجات للأسر المستفيدة

تدابير وإجراءات غير كافية للسيطرة على انتشار أحياء الصفيح

- غياب إطار قانوني مناسب لمكافحة انتشار احياء الصفيح
- عدم فعالية أجهزة الوقاية
- محدودية اليات انتاج السكن الاجتماعي الموجه للأسر الفقيرة
- ضعف الانسجام بين أدوات التدبير الحضري وسياسات الإسكان
- عدم ملائمة المساعدات العمومية وأدوات التمويل

وضع قطاع الإسكان كمسؤول وحيد عن المشكلة مع

04 ضعف مشاركة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الاجتماعية ، في انجاز المرافق الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأحياء المعنية

05 يركز نظام المساعدات العمومية حصرا على اقتناء سكن جديد

06 مسألتنا التشغيل والادماج المهني لسكان هذه الأحياء لا تؤخذان بالاعتبار في العمليات التي تدخل ضمن البرنامج

البرامج المحلية لا تقدم أجوبة للعجز الاجتماعي الذي يعاني منه سكان أحياء الصفيح المهمشة والذين يفتقدون بشكل كبير الى الخدمات العمومية (التعليم ، الصحة ، إلخ)

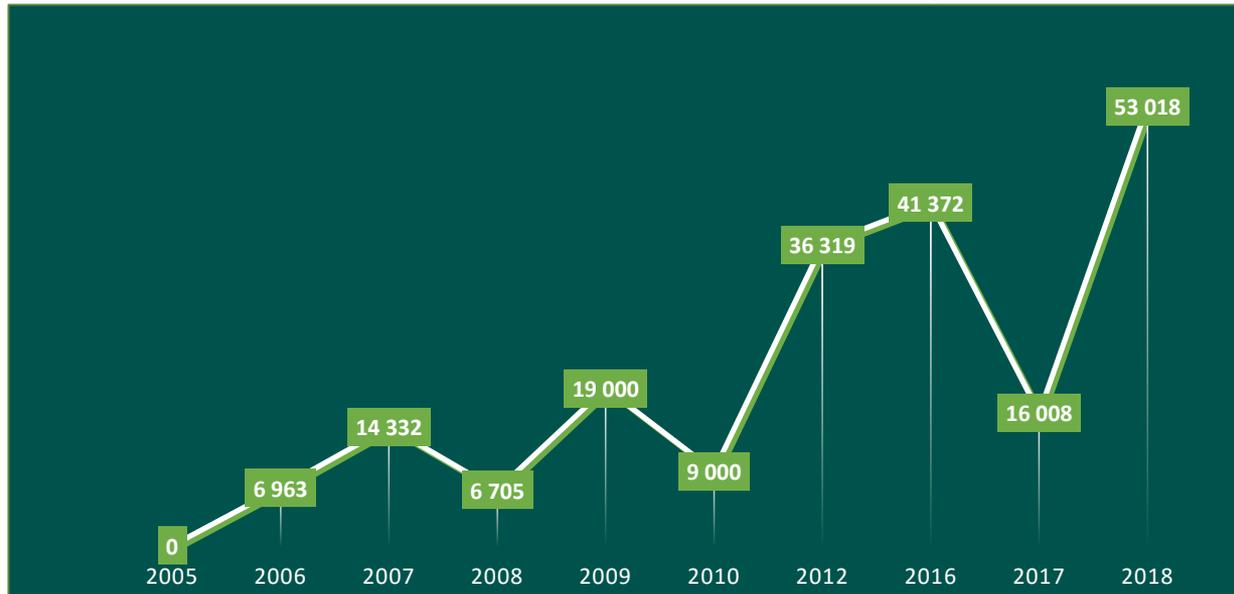
03

02 نادرا ما تم النظر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من الوعي بأهميتها

01 يرتكز برنامج "مدن بدون صفيح" على افتراض أن تحسين الظروف المعيشية لسكان أحياء الصفيح يقتصر حصرا على الحصول على سكن لائق

وضع تصور البرنامج

الزيادات السنوية في عدد الأسر المضافة إلى البرنامج (2018-2005)



سنة 2004

كان من المتوقع أن يستوعب برنامج "مدن بدون صفيح" عجزاً أولياً يقدر بـ 270.560 أسرة في 70 مدينة ومركز حضري

في نهاية 2018

واجه البرنامج زيادات مستمرة في عدد أسر أحياء الصفيح بلغت ما مجموعه 472.700 في 85 مدينة

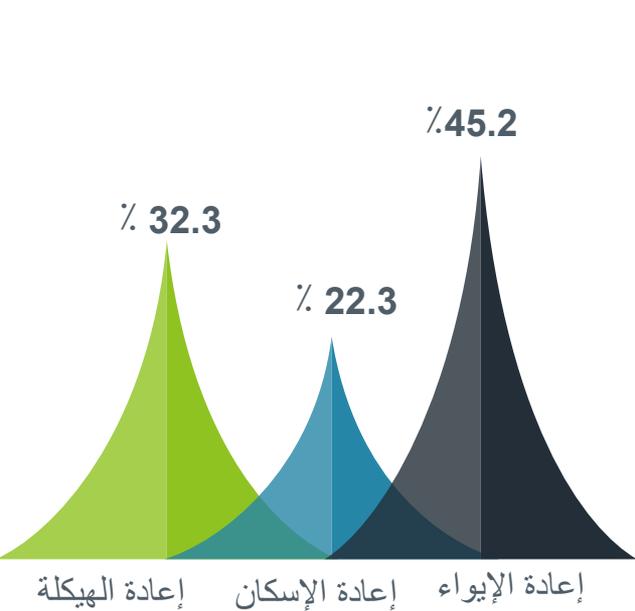
غياب الوضوح في المسؤوليات بين الهيئات المسؤولة
عن مراقبة هذا الانتشار

وذلك رغم سن القانون رقم 66-12 بشأن مراقبة وزجر
المخالفات في ميدان التعمير والبناء

تم تبرير الزيادات، في بعض الحالات، بكون الأهداف المعلنة
في "عقود المدينة" كانت تستند إلى تقديرات ترجع إلى
احصاءات متقادمة تعود لفترة التسعينات

غياب إطار قانوني يتعلق بمسألة المراقبة وزجر المخالفات
المتعلقة بتشكيل أحياء صفيح جديدة

اعتماد طرق تدخل تقليدية تفتقد الى الابتكار، وهيمنة طريقة إعادة الإيواء



| إعادة الهيكلة | إعادة الإسكان | إعادة الإيواء |
|---|---|--|
| 17% | 8% | 75% |
| 15 000 درهم للأسرة | 40 000 درهم للأسرة | 20 000 إلى 25.000 درهم للأسرة |
| <ul style="list-style-type: none"> يتم تغييرها أحياناً نظراً لضيق المساحة الأرضية للبيع الصعوبات التقنية والعملية التي تثيرها شركات التهيئة غير مربحة اقتصادياً في بعض الأحيان تكون مساوية لتكلفة إعادة الإيواء | <ul style="list-style-type: none"> فقط لحل أخطاء في البرمجة والانجاز غير جذابة بالنسبة للأسر وسيلة "مكلفة" بالنسبة للدولة لعبت طريقة إعادة الإسكان دوراً محدوداً (8%) في إنجازات البرنامج | <ul style="list-style-type: none"> مكلفة من الناحية العقارية استهلاك مفرط للعقار انخفاض المردودية الاقتصادية للمساحات الأرضية المستخدمة رفض الأسر المرشحة للاستفادة من البرنامج لطرق التدخل الأخرى |

خطة تنفيذ البرنامج

التنفيذ الفعلي للبرنامج

03 البرمجة والحكمة والتتبع والتقييم

أهم الملاحظات المسجلة:

- اختلالات في آلية إبرام "عقود المدينة"
- تحديد موجز وغير دقيق لعدد الأسر
- تجميد أنشطة اللجنة الوطنية للتتبع وضعف مشاركة اللجان الجهوية والإقليمية
- نقائص في مختلف أشكال إدارة المشروع وغياب المسؤولية المشتركة للفاعلين
- ضعف إدراج البعد الاجتماعي في تدبير البرنامج
- غياب مرصد السكن غير اللائق
- عدم توفر وزارة الإسكان على قاعدة بيانات وطنية للمستفيدين من البرنامج
- دراسات التقييم القليلة المنجزة ركزت على عرض النتائج بدلاً من تشخيص أسباب المشاكل

برمجة غير دقيقة

عدم تحديد مسؤوليات
الفاعلين وضعف هيئات الحكامة

اختلالات على مستوى
تتبع وتقييم البرنامج

نجاحة البرنامج

04

أهم الملاحظات المسجلة:

مخطط تمويل غير فعال

عدم التحكم في معايير التمويل المالي للعمليات

مخطط تمويل بلغ حدوده

فشل المخطط الأولي لتمويل البرنامج المعتمد أساسا على مساهمات المستفيدين
تركيبية مالية عشوائية للعمليات

سوء ضبط الدعم المقدم من طرف صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري
تضارب بين تكلفة تجهيز البقع الأرضية المخصصة لإعادة الإيواء وثن بيعها

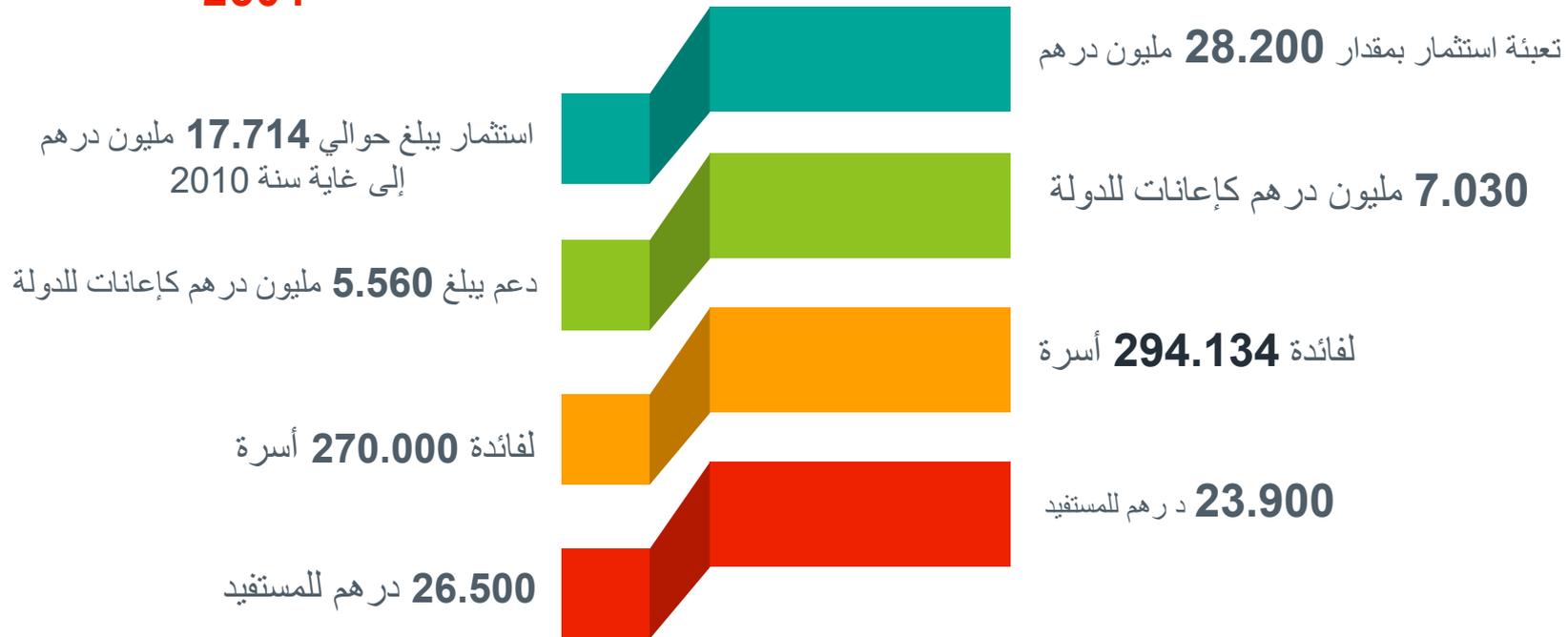
تدهور مؤشرات صيغة الموازنة كركيزة للتمويل
صعوبة تحصيل مساهمات المستفيدين

صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري: انخفاض موارده الرئيسية وتراجع
الحصة المخصصة لبرنامج مدن بدون صفيح

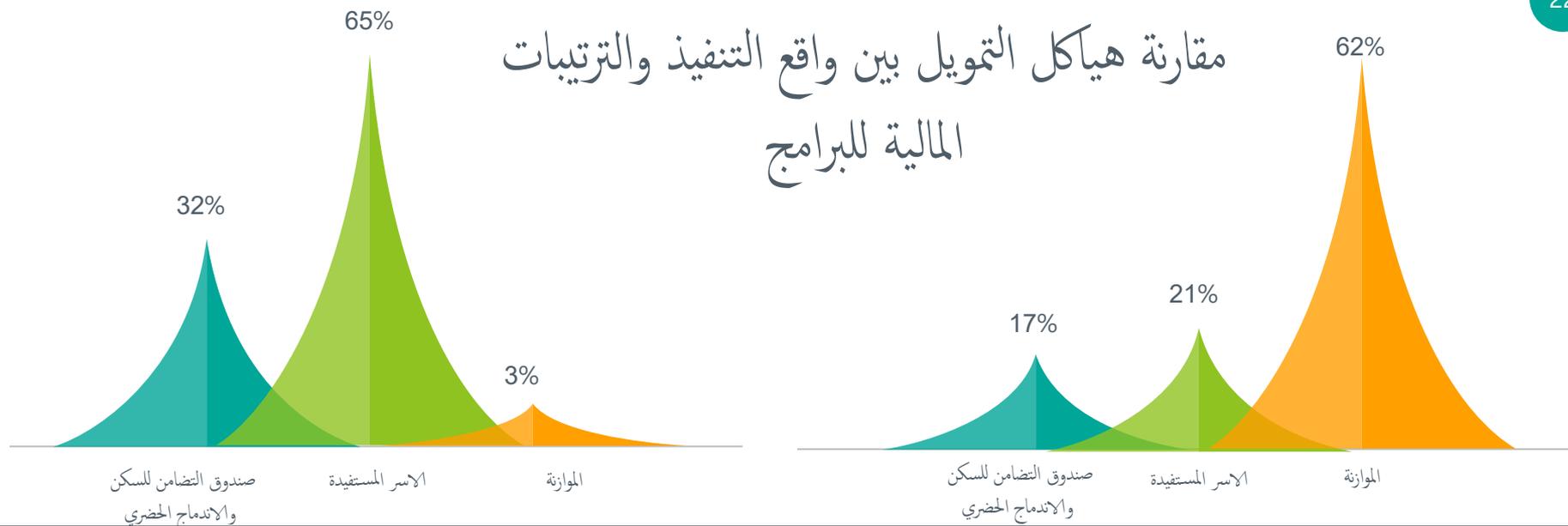
مخطط تمويل غير فعال

2018

2004



مقارنة هياكل التمويل بين واقع التنفيذ والترتيبات المالية للبرامج



هيكل تمويل البرنامج حسب خطة التنفيذ

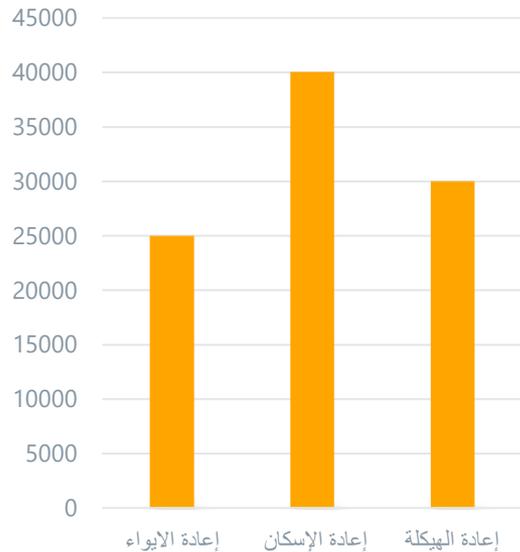
الهيكل الفعلية لتمويل البرنامج

يعتمد تمويل بعض العمليات أساساً على عائدات الموازنة (كالجهة الشرقية بنسبة 90 % ومراكش بنسبة 89 %).

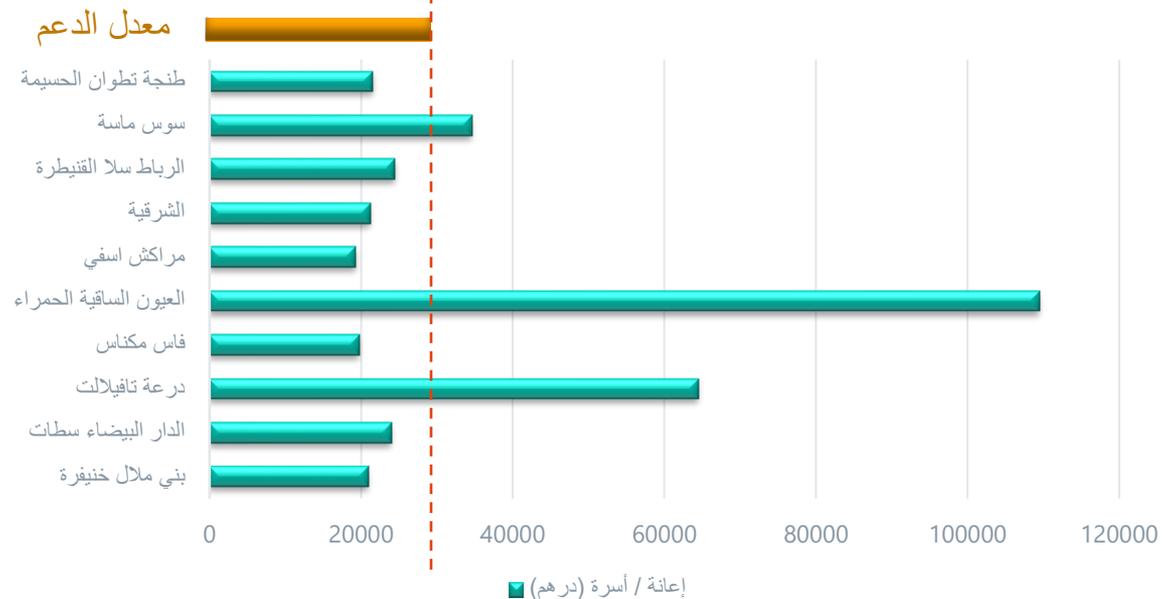
كانت مساهمة الأسر هامشية في التراكيب المالية للبرامج (17 % جهة طنجة تطوان الحسيمة) وبنسبة 1 % في بعض البرامج المحلية لبرنامج مدن بدون صفيح كجهة مراكش مثلاً.

سوء ضبط الدعم المقدم من طرف صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري

دليل إجراءات برنامج مدن بدون صفيح



تفاوتات بين الجهات في تخصيص منح صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري



لوحظ أن بعض العمليات تم تمويلها إلى حد كبير أو كلياً بواسطة الصندوق، وغياب الصرامة في طريقة تعبئة إعانات الدولة

غياب قواعد محددة وواضحة يترك هامش تقدير كبير للجهات الفاعلة فيما يتعلق بتخصيص مساعدات الدولة

انخفاض موارد الصندوق الرئيسية وتراجع الحصة المخصصة لبرنامج مدن بدون صفائح

راهن البرنامج، من خلال خطة تنفيذه، على الاستفادة من تمويلات الصندوق بنسبة **37٪**.

انخفاض نسبي في عائدات الضريبة على الاسمنت، والتي وصلت إلى 2.035 مليون درهم سنة 2018 مقابل 2.246 مليون درهم سنة 2013

انخفضت عائدات الضريبة على حديد البناء والضريبة على الرمال على التوالي من 87 مليون درهم و 44 مليون درهم سنة 2013 إلى 57 مليون درهم و 18 مليون درهم سنة 2018

لم يتم خلال هذه الفترة تخصيص أي موارد من ميزانية الدولة للصندوق

صندوق
التضامن للسكن
والاندماج
الحضري

توسعت مصاريف الصندوق لتشمل تمويل برامج أخرى لم يتم التخطيط لها عند إحدائه (كبرنامج إعادة هيكلة السكن غير القانوني والمساهمة في العمليات المتعلقة بسياسة المدينة)

الابتعاد عن الغرض الأساسي من إنشاء الصندوق وذلك رغم إعادة هيكلة توزيع موارده بواسطة قانون المالية لسنة 2012

بين 2008 و2018، لم يتجاوز متوسط حصة تمويل الصندوق المخصصة لبرنامج مدن بدون صفائح **21٪** مقابل 38٪ لبرنامج إعادة هيكلة السكن غير القانوني و18٪ للمساهمة في عمليات سياسة المدينة.

غياب عقلنة استعمال الوسائل المتاحة للصندوق وغياب التدبير الديناميكي لموارده

تدهور مؤشرات صيغة الموازنة كركيزة للتمويل

تمكن من توفير منتجات سكنية لمختلف الشرائح الاجتماعية بأسعار تنافسية
تساهم في استيعاب تكاليف انجاز العمليات من خلال تخصيص الفائض الناتج عن بيع البقع للغير



الا ان هذه الصيغة قد وصلت إلى نهايتها

يتراكم مخزون كبير
من وحدات الموازنة

معدل الموارد المتأتية
من آلية الموازنة لا
يتجاوز 67٪ من
التقديرات

التراجع في الطلب
على منتجات
الموازنة بسبب ركود
سوق العقار

استنفاد العقار العمومي
للدولة داخل الأقطاب
الحضرية الكبيرة

أهم الملاحظات المسجلة:

- عدم كفاية تعبئة الوعاء العقاري أمام حجم الاحتياجات
- غياب دراسات عقارية استقصائية وتعقيد إجراءات اقتناء الأراضي
- استخدام غير متوازن للوعاء العقاري وعائد اقتصادي ضعيف

تم بذل مجهودات عقارية كبيرة لتحقيق أهداف هذا البرنامج، إما من خلال تعبئة الوعاء العقاري العمومي القابل للتوسع الحضري، لصالح البرامج الوطنية للإسكان بين عامي 2003 و2010، أو من خلال شراء أراضي الدولة، أو الأراضي الجماعية، أو الخاصة.

29,555 هكتار

عدم كفاية تعبئة الوعاء العقاري أمام حجم الاحتياجات

24.062 هكتارا

4,990 هكتارا

5 255 هكتاراً

497 هكتارا

المرافق العمومية

الموازنة

وحدات برنامج
مدن بدون صفيحالمساحة المخصصة
للبرنامج حتى نهاية
عام 2018التقديرات المتعلقة
بحجم الأراضي
اللازمة للبرنامج

من الصعب الاستمرار في اللجوء بشكل شبه منهجي إلى طريقة إعادة الإيواء ، وذلك بالنظر الى تدني العائد الاقتصادي للوعاء العقاري مقارنة بطرق التدخل الأخرى ، حيث يبلغ متوسط المساحة الإجمالية لكل وحدة إعادة اسكان 53 متراً مربعاً ، بينما يبلغ 184 متراً مربعاً لكل بقعة إعادة ايواء.

اعتماد طريقة الإسكان تعترضه مجموعة من العقبات المالية (السعر المرتفع مقارنة بمستويات دخل المستفيدين) والاجتماعية (معارضة الأسر التي تفضل الاستفادة من البقع الأرضية).

نتائج البرنامج

أهم الملاحظات المسجلة:

- تغيرات متكررة لأهداف البرنامج
- عدم الوفاء بالمواعيد النهائية
- إعلان مدن "بدون صفيح" دون استيفاء كل الشروط

تمت عدة مرات مراجعة أهداف برنامج مدن بدون صفيح التي تم تحديدها في بداية البرنامج ، والتي أصبحت متجاوزة أمام الزيادة المطردة في عدد الأسر القاطنة في أحياء الصفيح.

تغييرات متكررة لأهداف البرنامج

يتوخى البرنامج (حاليًا) معالجة **472.700** أسرة موزعة على **85** مدينة ومركز حضري، بدلاً من **270.000** أسرة بـ **70** مدينة ومركز حضري في سنة 2004، بمتوسط زيادة سنوي يتجاوز **10.600** أسرة.

أمام التغيير المتكرر لمؤشرات أدائه، تحول البرنامج الى مجموعة من الإجراءات **التصحيحية** لصالح الأسر القاطنة بأحياء الصفيح والتي تتزايد أعدادها بصفة دائمة.

مقارنة مع الأهداف الأولية المسطرة للبرنامج (**270.000** أسرة)، فيمكن القول إن معدل الإنجاز تجاوز **100%** (**282.162** أسرة).

لكن، بالنظر الى الزيادات المسجلة والتحديثات التي تم إجراؤها (+ **202.723** أسرة)، فإن معدل إنجاز أهداف البرنامج المحينة هو **60%**.

نهاية سنة 2018، تم إعلان **59** مدينة "بدون صفيح" من بين **85** مدينة ومركز حضري شملها البرنامج

يظل هدف البرنامج المتمثل في إعلان المدن "بدون صفيح" نسبياً للغاية، لكونه رهينا **بحجم المدن المعلنة** وعدد الأسر التي تقطن بها.

بعض الأرقام حول الأسر المعنية بالبرنامج

| عدد الاسر | نوعية الاسر | |
|----------------|--|---|
| 282 162 | الأسر المستفيدة | الأسر المشمولة بالبرامج المكتملة أو قيد الانجاز |
| 39 245 | الأسر المعنية بالوحدات المكتملة والمتاحة | |
| 42 375 | الأسر المعنية بالوحدات قيد الانجاز | |
| 363 782 | المجموع الفرعي (1) | |
| 23 753 | أسر معنية بوحدات قيد الدراسة | باقي الأسر |
| 85 188 | أسر معنية بوحدات غير مبرمجة | |
| 108 941 | المجموع الفرعي (2) | |
| 472 723 | | المجموع الكلي (1) + (2) |

توصيات المجلس الأعلى للحسابات

على ضوء نتائج المهمة الرقابية للمجلس حول برنامج مدن بدون صفائح، ومن أجل ضمان أفضل فرص النجاح للبرامج العمومية المستقبلية في مجال محاربة السكن غير اللائق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات الحكومة، وخاصة الوزارة المكلفة بقطاع الإسكان، قصد تحسين الأداء، بما يلي:

التوصية رقم 1

معالجة بعض النقائص التي تحول دون التحكم الجيد في البرامج العمومية، خاصة تلك المتعلقة بمحاربة السكن غير اللائق مثل "مدن بدون صفائح"، من خلال ضمان:

ضمان تنسيق أفضل للبرامج في شموليتها، مع تحديد واضح لمسؤوليات مختلف المتدخلين.

احترام آجال تنفيذ العمليات، مع تنسيق أفضل وأشمل لها؛

تصفية الوعاء العقاري وعقلنة استغلاله؛

وضع مخطط تمويل واقعي والحرص على احترامه؛

ضبط عدد المستفيدين، مع تحديد معايير أهلية موحدة، وقاعدة بيانات موثوقة

التوصية رقم 2

اعتماد مقارنة متكاملة للتنمية البشرية تتجاوز هدف "الإسكان"
لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مواقع الاستقبال الجديدة من خلال:

التوفير المبكر قدر الإمكان للخدمات العامة
الأساسية في الأحياء الجديدة، لا سيما التعليم
والصحة والنقل والأمن.

توفير أنشطة مدرة للدخل (كالتجارة، ومناطق
النشاط الصناعي...):

التوصية رقم 3

العمل على تطوير العرض من خلال تقديم حلول أكثر تنوعاً فيما يخص منتجات السكن أو الدعم المالي

وتأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها المالية الحقيقية.

والتي من شأنها أن تلبي احتياجات شرائح مختلفة من الأسر

التوصية رقم 4

التعامل بقدر أكبر من الصرامة مع مكافحة ظاهرة انتشار أحياء السكن غير اللائق عن طريق:



التواصل المناسب لترويج مختلف عروض الدعم العمومي لمحاربة السكن غير اللائق، وبالتالي وضع حد للانطباع السائد والذي يوحي بأن الاستفادة من المساعدة العمومية حق مضمون لكل قاطن بالسكن غير اللائق.



تعزيز آليات المراقبة والردع، لا سيما على المستوى القانوني والتكنولوجي؛



شكرا على انتباهكم